## كلمة ونص

ميشيل خياط

# التأمين الصحي للمتقاعدين.. تأخير لا مبرر له

لم تعد تحتمل، علاقة المتقاعدين مع الدواء، بسبب غلاء الأدوية الوطنية ولا نقول الأجنبية ذات الأسعار الخيالية ولاسيما تلك المهربة.

الأدوية الوطنية –ذاتها– طرأت عليها زيادات جعلتها ذات أسعار باهظة، طبعاً بالمقارنة مع رواتب أغلب المتقاعدين وهي في المتوسط ١٠٠ ألف ليرة في الشهر. ثمة للأسف سهولة في الاستجابة لطلبات رفع أسعار الأدوية، خلافاً للماضي القريب نسبياً، علماً أن معامل الأدوية رابحة جداً إذ تنتج كميات هائلة من الحبوب والسوائل والإبر والقطرات والمراهم، وهذا الكم الهائل يؤمن ربحاً كبيراً جداً ولو كان ليرة واحدة في الحبة..! وتجري المقارنة هنا مع مصانع السيارات أو الجرارات أو الآليات المتنوعة والآلات إذ يتم إنتاج عدة قطع في اليوم الواحد.

وتتبدى المشقة مع أسعار للأدوية المرتفعة حالياً (من مئات الليرات إلى آلاف الليرات خلال أقل من عامين)، عند المصابين بأمراض مزمنة (الضغط– السكري– البروتستات)، وهي أمراض شائعة، يضاف إليها أدوية طارئة: إسهالات، إقياءات، التهابات متنوعة، حساسية كريب... إلخ تفاقم هول فاتورة الدواء الشهرية على المتقاعد، (قطرات عينية مراهم جلدية فيتامينات)، على سبيل المثال.

وبرزت معاناة المتقاعدين مع الأدوية، بسبب شح أدوية الأمراض المزمنة، بشكل خاص في المراكز الصحية والمستشفيات العامة، وباقي أصناف الأدوية الأخرى، بشكل عام. ويكاد هذا الغياب للأدوية، يفقد الطبابة المجانية في سورية ألقها وأنها نعمة كبيرة.

إذ لا صحة من دون دواء، ويرتب هذا الواقع أعباء إضافية على أبناء المتقاعدين، ذلك أن تلك الشريحة الكبيرة من الشعب (٧٠٠ ألف متقاعد ومتقاعدة تقريباً)، باتت تعيش على نفقة هؤلاء الأبناء والبنات، بسبب ارتفاع أسعار مختلف السلع، وانخفاض القيمة الشرائية للمبلغ المشار إليه كراتب شهري للمتقاعد.

من المؤسف أن مرسوم التأمين الصحي للعام ٢٠١١ وعلى الرغم من أنه أجاز التأمين الصحي للمتقاعدين إلا أنه جعله اختيارياً...!

كان يجب أن يكون إلزامياً لأن الحمل على الجماعة خفيف.

ومنذ عامين تقريباً بدأ الحديث بجدية عن السعي إلى تشميل جميع المتقاعدين، بالتأمين الصحي وهو حياة ثانية مفعمة بالراحة النفسية والاطمئنان، ولاسيما جهة العمليات الجراحية.

استهل العام الحالي بتأكيد مفاده أن النص أصبح جاهزاً وأن القرار قاب قوسين أو أدنى من التبني. فماذا تنتظرون...؟

أتاحت بعض النقابات لمنتسبيها الحصول على هذه النعمة، ولكن بأقساط مرتفعة نسبياً، وليست كل النقابات قادرة، نظراً للعدد المحدود لمنتسبيها، وبالتالي فإن التأمين الصحي الإلزامي، هو الحل النهائي وهو الوصفة السحرية، لهذا العدد الكبير من جميع المتقاعدين، وهذا الكبر، يصغر القسط الشهري إلى (ثمن علبة دواء واحدة)! فما بالك بالعمليات الجراحية..؟

رجاء أقلعوا عن هذا التباطؤ غير المبرر في إيجاد حل مهم جدا للمسألة المعيشية السورية.

### حصر التراخيص في المناطق الصناعية فقط

# صناعيو طرطوس: التراخيص الصناعية متوقفة والبلاغات الوزارية تعجيزية!

طرطوس- ربا أحمد

في الوقت الذي تعالت فيه أصوات المعنيين في جميع الوزارات بضرورة الاعتماد على الإنتاج وتشجيع وتشغيل عجلة الصناعة عامة والزراعة خاصة فوجئ الصناعيون بطرطوس بوقف التراخيص الصناعية منذ حوالي عام سواء لجهة ترخيص صناعات جديدة أو تطوير وزيادة النسبة التشغيلية في الصناعات الموجودة.

مدير صناعة طرطوس عمار علي أشار إلى أن مشاريع الاستثمار التي حصلت على قرارات ترخيص صناعية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ هي (صفر) نتيجة إيقاف العمل بالبلاغ رقم /٤/ الذي كان يتضمن شروط الترخيص إلى حين صدور قرارات جديدة.

ولفت إلى أن عدد المنشآت الصناعية (الحرفية) بمحافظة طرطوس يبلغ إلى اليوم /١٤١١/ منشأة بقيمة /٩/ مليارات و/٧٠٠/ مليون تشغّل حوالي /٥٨٠٠/ عامل، بينما يبلغ عدد المنشآت الصناعية المنفذة على قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ في المحافظة /٢٨/ منشأة.

### معاناة

يشار إلى أن مشكلات الصناعة بطرطوس تتكرر كل عام من دون أي حلول وأن الصناعيين متخوفون من قرارات جديدة تزيد الطين بلة حيث أوضح بعض الصناعيين أن حصر التراخيص الصناعية بالمناطق الصناعية سيكون أمراً مجحفاً بحق كل البلدات والبلديات التي لا توجد فيها مناطق صناعية في محافظة طرطوس، والسؤال: كيف سيكون حال مناطق كجرد بانياس إن لم تكن هناك سوى منطقة صناعية واحدة في مدينة بانياس؟ وماذا سيكون حال صناعات صافيتا إن كان سيضطر الصناعي لانتظار سنوات ريثما يتم الانتهاء من المنطقة الصناعية فيها وهي التي لا تزيد نسبة التنفيذ فيها على ٤٥ بالمئة رغم المباشرة بها منذ ٢٠١٧؟

واشتكى صناعيون من أن البلاغ رقم /٤/ لم يحقق لمحافظة طرطوس سوى المشكلات والتعقيدات نتيجة شروط تصنيف الأراضي وقابليتها للزراعة في محافظة كل أراضيها قابلة للزراعة ما حرمها الكثير من الصناعات خلال السنوات السابقة، ضاربين مثلاً منطقة سهل عكار التي تضم عشرات الآلاف من الهكتارات الزراعية القابلة للتصنيع سواء معامل الكونسروة أم تغليف أو عصائر أو غيرها.

محافظة طرطوس الزراعية ستبقى في حالة شد وجذب بين الأولويات وفق ما أكده الصناعيون إن بقيت الشروط تعجيزية وعامة على مستوى القطر، باعتبار أن ما ينطبق على أراضي دير الزور لا ينطبق على أراضي طرطوس الساحلية.

عضو المكتب التنفيذي المختص بيان عثمان أوضح لـ«الوطن» أنه لم يتم إصدار بلاغ جديد من رئاسة مجلس الوزراء حول التراخيص الصناعية خارج المخططات التنظيمية مثل البلاغ رقم /٤/ لعام ٢٠١٧ المتوقف منذ تاريخ ٢٠٢١/٦/٢٣ لصناعات التصنيف الأول والثاني وبالتالي لا يمكن منح التراخيص الإدارية لأي منشأة خارج التنظيم وسيتم حصرها بالمناطق الصناعية.

يذكر أن محافظة طرطوس تعمل على إنشاء /٨/ مناطق صناعية على مستوى المحافظة وهي مناطق (الشيخ بدر، الدريكيش، صافيتا، الروضة، دوير الشيخ سعد، رأس الخشوفة، الصفصافة، العنازة) ولا يزال العمل جارياً فيها ولاسيما أن منطقتي صافيتا ورأس الخشوفة لم تتجاوز نسبة التنفيذ فيهما أكثر من ٤٥ بالمئة.

والسؤال كيف ستتمركز كل معامل الأدوية ومصانع المواد الغذائية فيها في الوقت الذي نعرف فيه أن مساحاتها لا تكفي لهذه المعامل؟ ولماذا لا تبادر الحكومة والجهات ذات العلاقة وتعالج طلبات الصناعيين المتعلقة بتوسيع منشآتهم القائمة إضافة للمتعلقة بمنشآت جديدة؟

### رئيس البلدية: هذه الإمكانيات المتوافرة...

# مياه الصرف الصحي تصل إلى الأقبية السكنية والبحيرات تملأ شوارع في مدينة جرمانا

عبد المنعم مسعود

ازدادت شكاوى الصرف الصحي في مدينة جرمانا في الأشهر الأخيرة، ووفقاً لشكاوى المواطنين التي تلقتها «الوطن» فإن فيضانات الصرف الصحي أصبحت متكررة في عدد من أحياء المدينة، ووفقاً لمشاهدات «الوطن» بناء على الشكاوى التي تلقتها فإن فيضانات الصرف امتدت في عدد من شوارع المدينة وبدأت ترشح على الأقبية السكنية لتغمر ساعات الكهرباء ومضخات المياه، على حين شكل بعضها بحيرات بانتظار أن تقوم البلدية بتسليمها أو استبدال مقاطعها.

وفي منطقة القريات بين المواطنون الذين التقتهم «الوطن» أن المسألة أصبحت متكررة نتيجة تكرار الخلل في أنابيب الصرف الصحي، وأصبحت مراجعة البلدية بلا فائدة نتيجة عدم الاستجابة للشكاوى المتكررة ولكون الحلول بلا فائدة.

ولفت رئيس البلدية إلى معاناة البلدية لعدم وجود الصوارخ التي تساعد على فتح ريغارات الصرف الصحي، مبيناً أن البلدية ليس فيها سوى صاروخين لهذه المهمة وهي بحاجة إلى أضعاف هذا العدد بمرات من أجل تسليك مجارير الصرف الصحي، مبيناً أن عدد سكان المدينة تجاوز المليون والنصف مليون على أقل تقدير يضاف إلى ذلك أن بعض المناطق تحتاج إلى استبدال مقاطع الصرف فيها لكي تستوعب المتصرفات.

إعداد الدراسة اللازمة لمراسلة المحافظة للموافقة على استبدال هذا المقطع بانتظار موافقة المحافظة على تخصيصنا بالمبلغ اللازم للإعانة المالية وهو نحو تسعة عشر مليون ليرة.



أول امتحانات
في ظل الكاميرات

### كيلو الفستق الحلبي يصل إلى ٢٠ ألف ليرة

# مدير زراعة حمص لـ«الوطن» دراسة للتوسع بزراعة أشجار الفستق لأنها تتحمل الظروف القاسية

حمص - نبال إبراهيم

٢١٤ ألف شجرة في المحافظة منها ١٠٢ ألف شجرة مثمرة

بين مدير الزراعة في حمص يونس حمدان لـ«الوطن» أن سعر الكيلو من ثمار الفستق الحلبي (قلب الفستق) محليا يتراوح بين ١٤ إلى ٢٠ ألف ليرة سورية، وسعر الكيلو منه بالحبة الكاملة (بقشره) يتراوح بين ٧ إلى ١٠ آلاف ليرة سورية محلياً، بينما يتراوح سعر الكيلو من ثماره (القلب) ما بين ٢٤ إلى ٢٦ ألف ليرة سورية في الدول المجاورة.

وأشار إلى أن تقديرات إنتاجه تكون بزراعة ما بين ١٢ إلى ١٥ شجرة ضمن الدونم الواحد ومتوسط إنتاج الدونم ما بين ١٠٠ إلى ١١٠ كغ بعمر أشجار تزيد على ١٤ عاماً.

ولفت إلى أن شجرة الفستق الحلبي تعتبر مصدر دخل جيد للمزارع وذات ربحية اقتصادية جيدة ويمكن تصدير الفائض من الإنتاج لكونه مطلوباً في الأسواق الخارجية وهذا يشكل مورد للقطع الأجنبي.

وأكد حمدان وجود دراسة مقترحة للتوسع بزراعة الفستق الحلبي في المناطق الشرقية للمحافظة وتحديداً من منطقة المخرم وما بعدها والتي تعتبر مناطق غير مستثمرة زراعياً مع تأمين مستلزمات زراعته للفلاحين، مشيراً إلى شجرة الفستق الحلبي تعتبر من الأشجار المتحملة للجفاف بحيث تنمو وتزهر في مناطق الهطل المطري التي فيها الهطل ٢٥٠ مم سنوياً فقط وتعيش في مختلف أنواع الترب وتتحمل درجات الحرارة العالية صيفاً والمنخفضة شتاء.

ولفت إلى قدرة شجرة الفستق الحلبي على مقاومة الظروف الجوية القاسية حيث تتحمل درجات الحرارة العالية التي تتراوح بين ٤٠ إلى ٥٠ درجة صيفاً، كما شجرة الفستق الحلبي والتي تعطي موسماً وفيراً، مؤكداً أن المناطق الشرقية المبكر فهي تحتاج ٧٠٠ ساعة برودة في فترة السكون كما أنها تحتاج لرياح خفيفة معتدلة خلال فترة الإزهار.

ونوه إلى أن التربة العميقة الخفيفة الجافة التي تحتوي على نسبة مرتفعة من كربونات الكالسيوم تتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة تعتبر البيئة المناسبة لزراعة شجرة الفستق الحلبي والتي تعطي موسماً وفيراً، مؤكداً أن المناطق الشرقية من محافظة حمص تعتبر من أكثر المناطق ملائمة لزراعة هذه الشجرة.

وبين حمدان أن مديرية الزراعة تقدم حالياً نصائح إرشادية على مدار العام ومتابعة دائمة حتى الحصول على الإنتاج النهائي ومراقبة الآفات الحشرية والأمراض ومتابعة مكافحتها كما تقدم التعويضات عن طريق صندوق التعويض عن أضرار الجفاف والكوارث الطبيعية في حال تعرض المحصول لأضرار.

وأوضح أن المساحة الكلية المزروعة بالفستق الحلبي على امتداد المحافظة تبلغ نحو ٨٣٥ هكتاراً وعدد الأشجار الكلي في المحافظة ٢١٤ ألف شجرة منها ١٠٢ ألف شجرة مثمرة، مبيناً أن كمية الإنتاج من الفستق الحلبي وصلت خلال عام ٢٠٢١ الماضي بالمحافظة إلى نحو ٦٧٧ طناً، بينما لم يتم تقدير كمية الإنتاج المتوقعة منه لهذا العام لكون الأشجار ما زالت في بداية طور تشكيل الأزهار.